

ظاهرة الاستلزام التخاطبي في التراث اللساني العربي

أ. كادة ليلى

الملخص:

يسعى هذا المقال إلى الوقوف على ظاهرة الاستلزام التخاطبي، انطلاقاً من جملة من الأسئلة المحورية، لعل أبرزها: كيف يتم الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم خطابياً وكيف يمكن لجملة ما أن تحمل بالإضافة إلى معناها المباشر المدلول عليه بصيغتها معنى آخر؟ وما مدى انتباه الفكر اللغوي العربي القديم لهذه الظاهرة؟

Résumé:

Cet article tente de mettre l'accent sur la notion de l'implication conversationnelle à partir de tant de questions dont les plus importantes sont: comment peut-on aller du sens explicite au sens voulu par les interlocuteurs? et comment une phrase peut avoir à côté de son sens explicite d'autres significations selon le contexte de la conversation?

تعد التداولية من المذاهب اللسانية التي تدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمله، فهي «مجموعة من البحوث المنطقية اللسانية...وهي كذلك الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التألف بين التعبيرات الرمزية والسياقات المرجعية والمقامية والحدثية»¹. وللتداولية تعريف آخر مؤداه أنها «دراسة تهتم باللغة في الخطاب، وتتنظر في الوسميات الخاصة به، قصد تأكيد طابعه التخاطبي»². فقد نشأت التداولية مواكبة للعلوم المعرفية، فهي «دراسة للغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية في نفس الوقت»³. وقد ظهرت إرهاصات هذا العلم مع الفيلسوف اللغوي تشارلز موريس سنة 1938، ويظهر ذلك جلياً في مقاله الذي يعالج العلاقات بين العلامات ومستخدميها، وكذا دلالة التعبيرات المستمدة من مقام التواصل، وقد تجلت هذه الإرهاصات أكثر فأكثر على يد أوستين وتلميذه سيرل اللذين يعود لهما فضل وضع نواة التداولية في حقل فلسفة اللغة العادية⁴. فالتداولية ذلك العلم الجديد الذي يحلل الظواهر اللغوية ويتعمق في جزئياتها شكلاً ومضموناً خدمة للتواصل الإنساني، فهي: «الدراسة أو التخصص الذي يندرج ضمن اللسانيات، ويهتم أكثر باستعمال اللغة في التواصل»⁵. وتقوم التداولية باعتبارها علماً تواصلياً جديداً على مجموعة من المفاهيم الإجرائية، حصرها الدارسون في: الفعل الكلامي، ومتضمنات القول، ونظرية الملازمة، والاستلزام

الحواري. وسأشير إلى هذه المفاهيم باختصار، مركزة على ظاهرة الاستلزام التخاطبي المعدودة شكلاً مهماً من أشكال التواصل لارتباطها بالدرس التداولي، محاولت التأسيس لهذه الظاهرة عند العرب.

1. الأفعال الكلامية: عني أوستين بلغة التداول، فركز على ضرورة مراعاة الجانب الاستعمالي طبقاً لمقامات التخاطب؛ يقول: «موضوع الدراسة ليس الجملة وإنما إنتاج التلفظ في مقام خطاب»⁶. فاللغة ليست مجرد وسيلة لنقل الأفكار ووصف الأشياء، بل هي ميدان ننجز فيه أعمالاً؛ يقول ليونز: «لقد كان هدف أوستين في البداية على الأقل أن يتحدى ما كان يعتبر مغالطة وصفية، وهي فكرة أن الوظيفة الفلسفية المهمة الوحيدة للغة هي إنتاج عبارات خبرية صادقة أو كاذبة، وعلى نحو أدق كان أوستين يتجهج على رأي عالم التحقق المرتبط بالفلسفة الوضعية المنطقية التي تفيد أن الجمل تكون ذات معنى فقط إذا كانت تعبر عن قضايا يمكن التحقق منها أو تفنيدها»⁷.

2. متضمنات القول: تتعلق بالجوانب الضمنية والخفية من قوانين الخطاب، وتحكمها ظروف الخطاب عامة، كسياق الحال. ومن أهمها:⁸

1.2. الافتراض المسبق: وهي جملة الافتراضات التي تشكل الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل. فقولنا: افتح الباب، قائم على افتراض مسبق بأن الباب مغلق.

2.2. الأقوال المضمرة: ترتبط بوضعية الخطاب وظروفه (مقامه) على خلاف الافتراض المسبق الذي يحدد على أساس معطيات لغوية؛ فالقول: إن الجو بارد، يدعو السامع إلى التفكير في:

- ارتداء المعطف.

- البقاء في البيت.

- إشعال المدفأة.

3. نظرية الملاءمة: هي نظرية أرسى دعائمها اللساني البريطاني ديدرولسون والفرنسي دان سبرير، فهي «تدمج بين نزعتين كانتا متناقضتين، فهي نظرية تفسر الملفوظات وظواهرها البنوية في الطبقات المقامية المختلفة، وتعد في نفس الوقت نظرية إدراكية»⁹.

4. الاستلزام التخاطبي: يقوم على أن جمل اللغة تدل في أغلبها على معان صريحة وأخرى ضمنية، تتحدد دلالتها داخل السياق الذي وردت فيه. فنظرية الاقتضاء التخاطبي التي كان لبول غرايس الفضل في ابتكارها قد بدأ بها عهداً جديداً في علم الاستعمال؛ ذلك أن «الاقتضاء التخاطبي لم يكن نظرية لغوية فحسب، وإنما كان أداة مثمرة لحل كثير من المشكلات الفلسفية والمنطقية أيضاً»¹⁰.

إن ظاهرة الاستلزام التخاطبي حديثاً المعالجة، يرجع البحث فيها إلى المحاضرات التي ألقاها بول غرايس في جامعة هارفرد سنة 1967 بعنوان «المنطق والتخاطب»، ومحاضرات 1971 بعنوان «الافتراض المسبق والاقتضاء التخاطبي».¹¹ وقد ابتكر غرايس مصطلح الاقتضاء IMPLICATURE والفعل IMPLICATE، واشتق من الفعل IMPLY بمعنى يتضمن أو يستلزم، وقد اشتق من الفعل اللاتيني IMPLICARE بالمعنى نفسه.¹² وينطلق غرايس من فكرة أن جمل اللغة تدل في أغلبها على معان صريحة وأخرى ضمنية تتحدد دلالتها داخل السياق الذي وردت فيه. هذه الظاهرة سماها غرايس الاستلزام الحوارية¹³ THEORY OF CONVERSATION، أو نظرية التخاطب، أو نظرية الاقتضاء THEORY OF IMPLICATURE.¹⁴ ويمكن أن نوجز مفهوم الاستلزام التخاطبي في أنه «عمل المعنى أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، أو قل: إنه شيء يعنيه المتكلم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءاً مما تعنيه الجملة بصورة حرفية».¹⁵

وتقوم نظرية غرايس في الاستلزام التخاطبي على النظر إلى استعمال اللغة باعتبارها ضرباً من الفاعلية العقلية التي تستهدف تحقيق الاتصال بين الناس، وهذا الاتصال محكوم بمبدأ التعاون الذي قوامه أربع مقولات:¹⁶

- 1.4. مقولّة الكم أو القدر: وترتبط بكميّة المعلومات الواجب تقديمها في التخاطب.
- 2.4. مقولّة الكيف: وتندرج تحت هذه المقولّة قاعدة عامّة «حاول أن تجعل إسهامك التخاطبي صادقا»، وتتجلى في قاعدتين:
- لا تقل ما تعتقد أنه كاذب.
- لا تقل ما تقتقر إلى دليل كاف عليه.
- 3.4. مقولّة الملاءمة أو الإضافة: توجد تحت هذه المقولّة قاعدة واحدة تقول: كن ملائماً.

- 4.4. مقولّة الجهة: وتمثلها قاعدة عامّة قوامها: كن واضحاً، وتتفرع إلى ثلاث قواعد فرعية:
- اجتنب الغموض.
- كن موجزاً.
- كن مرتباً.

ويميز غرايس بين ما تقتضيه الجملة وما يقتضيه المتكلم.¹⁷ ولتوضيح هذه النقطتين سوق الأمثلة التالية:¹⁸

المثال 1:

الفتاة س: هل تستطيعين الذهاب إلى حديقة الحيوان؟
الفتاة ع: يتعين علي أن أستاذك دروسي.

فمن الواضح أن إجابة الفتاة ع تقتضي أنها لا تستطيع الذهاب إلى الحديقة، وهذا معنى إضافي يتجاوز المعنى الحرفي للجملة: يتعين عليّ أن أستاذك دروسي. فالافتضاء هنا شيء يعنيه المتكلم، ولا يمثل جزءا من المعنى الحرفي للجملة.
المثال2؛

-أحمد مريض، ومن ثم يتعين عليه أن يستريح.
-إن كون أحمد مريضا يستلزم أنه لا بد من أن يستريح.
الجملة الأولى تستلزم أو تقتضي الجملة الثانية، لكن هذا الافتضاء ليس بالمعنى المنطقي الدقيق.
إن الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المسلزم يتم حسب غرايس بخرق أحد مبادئ التعاون في الحوار.
الاستلزام التخاطبي عند العرب؛

يتميز اللغويون العرب والبلاغيون منهم بصفة خاصة في استعمال العبارات اللغوية بين ما يسمونه بالاستعمال على وجه الحقيقة والاستعمال على غير وجه الحقيقة،¹⁹ أي اعتبار بعض الأبنية أصولا تستخرج منها أبنية فروع.²⁰ إن نقطة الفصل بين المعنيين الصريح والمستلزم أن الأول تدل عليه العبارة بلفظها، وأن الثاني تدل عليه العبارة باستعمالها في موقف تواصل معين. فما طبيعة القواعد المتحكمة في هذه العملية؟ وهل في دراسات القدامى ما يوحي أنهم عرفوا الظاهرة ولم يتغافلوا فيما أقاموه عن التمثيل للبعد التداولي للغة؟

لقد شغلت قضية المعنى الذهن اللغوي قديما وحديثا، وبحث في جوانبها المختلفة فلاسفة ومناطق وأصوليون وبلاغيون؛ لأن هذه القضية مرتبطة بالإعجاز القرآني، فشكّل مبحث المجاز قاسما مشتركا بين هذه المجالات المعرفية على اختلاف اتجاهاتها، إليك نماذج منها:

أ-عبد القاهر الجرجاني: لقد برع الجرجاني في علوم اللغة، فهو «يمثل خلاصة ما أنتجه الفكر العربي».²¹ فمنظومته الفكرية لا تقف عند التركيب، بل تتخطاها إلى فحص مختلف جوانب الظاهرة اللغوية فحصا دقيقا، لما يتميز به من شمول للعمليات الدلالية والمقامية الراجعة إلى اختيارات المتكلم وظروف إبلاغه.²² إن دراسة عبد القاهر «للنظم لتقف وما يتصل به تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي».²³

فالجرجاني يميز في دلالته بين حمل العبارة اللغوية على ظاهرها وحملها على المجاز، إذ يمكن أن تدل على غير معناها اللفظي، فيتحدد معناها حينئذ من طريق التأويل (التفسير). نقف على أمثلة في فصل عنوانه «في اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره»²⁴؛

-هو طويل النجاد. يريدون طويل القامة.

-كثير الرماد. // // // رجالا كريما.

-نؤوم الضحى. // // // امرأة مترفة.

وقد أردف الجرجاني هذه الأمثلة بقوله: «...فقد أرادوا في هذا كله كما ترى معنى ثم لم يذكره بلفظه الخاص به ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود وأن يكون إذا كان. أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد، وإذا كثر القرى كثر رماد القدر، وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها رد{ف ذلك أن تنام إلى الضحى»²⁵.

فالكلام عند الجرجاني على ضربين؛²⁶ أحدهما يدل على معناه بظاهر لفظه، وثانيهما يحتاج إلى إعمال الفكر؛ لأن معناه مستفاد من المعنى الأول. ويمكننا تلخيص ما سبق في الخطاطة التالية؛

معنى 1 ← لفظ 1 ← معنى 2

لفظ 1 ← معنى 3

فالمعنى عند الجرجاني هو المفهوم من ظاهر اللفظ الذي نصل إليه بلا واسطة. في حين أن معنى المعنى أن نقف على اللفظ بمعنى معين، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر.²⁷

ويؤكد عبد القاهر على تعدد دلالات الكلام الواحد في أكثر من موضع، فيقول: «اعلم أن الفائدة تعظم في هذا الضرب من الكلام، إذا أحسنت النظر فيما ذكرت لك، من أنك تستطيع أن تنقل الكلام في معناه من صورة إلى صورة من غير أن تغير من لفظه شيئا، أو تحول كلمة من مكانها إلى مكان آخر، وهو الذي وسع مجال التأويل والتفسير حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر، ويفسرون البيت الواحد عدة تفاسير، وهو على ذاك الطريق المزلّة الذي ورط كثيرا من الناس في الهلكة...»²⁸.

إن الدلالات المتوارية خلف المعنى الظاهر تحتاج لمفسر ومؤول مرن ذي دراية كبيرة «حتى لا يزيغ الكلام عما في الكلام والخطاب والنص والحوار من دلالات عميقة، وحتى لا يتيه عما لها به علاقة متينة. ولئن كان التأويل بحرا بلا سواحل فلا مندوحة للمؤول من أن يضع له حدودا تقيه من مغبة الانزلاق...فعبد القاهر يؤكد تعدد دلالات الكلام الواحد بقوله عن تأويلها الذي يعتبر أحد أبرز أسس التداولية»²⁹.

يميز الجرجاني في دلائله بين حمل العبارة اللغوية على ظاهرها وحملها على المجاز، وتوضيحا للفكرة يسوق الجرجاني قوله تعالى: «واشتعل الرأس شيبا»³⁰. إذ المعلوم أن اشتعل للشيب في المعنى المستلزم وإن كان هو للرأس في اللفظ. فلو غيرنا الجملة

وأُسندنا اللفظ إلى الشيب صراحةً لقلنا: اشتعل شيب الرأس والشيب في الرأس، وتفقد الجملة حسننها وفخامتها وروعيتها.³¹

إن تصور الجرجاني لطرق تحديد عبارة لغوية معينة يدفعنا إلى «الاعتقاد أن الجرجاني يصنف العبارات إلى عبارات غير ملتبسة وهي التي تدل على غير ما وضعت له أي التي يؤخذ مدلولها من لفظها، وعبارات ملتبسة يرفع عنها الالتباس إما بالرجوع إلى الموقف التواصل، وإما بسياقها التركيبي».³²

إن مساهمة الجرجاني عموماً في المجال التداولي التراثي تتجلى في دمج الدلالات في معاني النحو، ووعيه بتعدد الدلالات واختلافها باختلاف الناس في فهمها، ووقوفه عند المعنيين الصريح والمستلزم، فدل الأول على ما تدل عليه العبارة بلفظها، ودل الثاني على ما تدل عليه العبارة باستعمالها في موقف تواصل معين. ولعل هذا التمييز أحد أبرز مقومات نظرية الاستلزام التخاطبي.

ب- أبو يعقوب السكاكي: ينطلق السكاكي في حديثه عن المعنى من افتراض التمييز بين ثلاثة مستويات من الدلالة: دلالة بالوضع أو المطابقة، ودلالة بالعقل أو التضمن، ودلالة بالعقل أو الالتزام، مؤكداً وجود علاقات يتم بواسطتها الانتقال من الواحدة إلى الأخرى على طريق إعمال العقل. يقول: «لا يخفى أن طريق الانتقال من الملزوم إلى اللازم طريق واضح بنفسه، ووضوح طريق الانتقال من اللازم إلى الملزوم إنما هو بالغير وهو العلم بكون اللازم مساوياً للملزوم وأخص منه».³³ والعقل في عرف السكاكي يعادل الاستدلال المنطقي من طريق إعمال ما يعرف بعلاقة التعديت. فهذا التصور أقرب ما يكون إلى تصور المناطقة حين حديثهم عن الاقتضاءات. فقد اعتمد السكاكي المنطق الأصولي القائم على اختلافات المذاهب الكلامية، ويتضح ذلك بصفة جلية حين دراسة ما ورد في المفتاح متعلقاً بثنائية خبر/إنشاء أو طلب؛ ذلك أن أبا يعقوب ينطلق من اعتقاد أن العبارة يمكن أن تفيد ما وضعت له، كما يمكن أن تفيد غير ما وضعت له المجاز/الكنائية، والعلاقة بينهما هي علاقة لازم بملزوم، أو ملزوم بلازم.³⁴

فعلاقة اللزوم بين المعاني حتمية متبادلة، وهي ترقى لتكون نظرياً قائماً بذاتها عند السكاكي، فهي قاعدة المجاز ودعامته الأساسية؛ لأنها تفسر علم البيان كمحور رئيس للبلاغة القائمة على تفاضل المعاني بالزيادة أو النقصان. فإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يعكس اللغة الأدبية القائمة على تجاوز المؤلف من الكلام.³⁵

إن للبيان عند السكاكي ثلاثة أصول: التشبيه، والمجاز، والكنائية؛

1- التشبيه: عرفه السكاكي بقوله: «تشبيه الشيء لا يكون إلا وصفاً له بمشاركته المشبه به في أمر، والشيء لا يتصف بنفسه، كما أن عدم الاشتراك بين

الشيئين في وجه من الوجوه يمنعك محاولة التشبيه بينهما لرجوعه إلى طلب الوصف حيث لا وصف».³⁶

2-المجاز: يعرفه السكاكي بقوله: «هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعت له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة من إرادة معناها».³⁷

إن إيراد القرينة في هذا التعريف يصرف الذهن عن المعنى الحقيقي إلى المجازي، فتخرج بذلك الكناية التي لا تتوافر على قرينة دالة على المعنى المراد. وتحكم المجاز عدة علاقات هي:³⁸

أ-علاقة الجزئية والكلية: كما في قوله تعالى: «جعلوا أصابعهم في آذانهم»³⁹، فأطلق الكل «الأصابع» وأراد الجزء «الأنامل»، وهو من قبيل المجاز المرسل.

ب-علاقة السببية: ونتمثلها في قول الشاعر:

إذا نزل السحاب بأرض قوم**رعيناه وإن كانوا غضابا

فالغيث هو الذي ينزل لا السحاب، فسمي الشيء باسم سببه.

ج-علاقة الآلية: مثالها قوله تعالى: «واجعل لي لسان صدق في الآخرين»⁴⁰، فللتعبير عن الذكر الحسن استعمل جهاز النطق وهو اللسان.

3-الكناية: وهي «ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه، لينتقل من المذكور إلى المتروك»⁴¹، فهي العدول عن التصريح إلى التلميح، ويمكن أن نمثل لها بما يلي:

-كثير الرماد، فالمعنى الحرفي لهذه العبارة ليس هو المقصود، بل معناها رجل كريم.

يعتمد السكاكي سلسلة من الاستدلالات (الملزومات) هي:⁴²

كثرة الرماد ← كثرة إحراق الحطب.

كثرة إحراق الحطب ← كثرة ما يطبخ.

كثرة ما يطبخ ← كثرة الأكل.

كثرة الأكل ← كثرة الضيوف.

كثرة الضيوف ← أنه مضياف.

إنه مضياف ← أنه كريم.

إن الانتقال من دلالة الوضع (المعنى الحقيقي) إلى دلالة الملزوم يتم بواسطة استدلالات ذات طبيعة غير لغوية، أي ما يعرف عند المعاصرين بالخلفية الثقافية الاجتماعية. والواضح أن تصور البلاغيين القدامى «يقوم على التمييز بين صنفين من المعنى: المعنى الحقيقي والمعنى اللازم، أو ما يسمونه بالمعنى ومعنى المعنى».⁴³

أما مجموع الأغراض الكلامية فيردها البلاغيون إلى الثنائية المنطقية المعروفة التي تقابل بين الخبر والإنشاء، وتقوم هذه المقابلة على أساس أن الخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب، في حين أن الإنشاء غير قابل لهاتين القيمتين.⁴⁴ وللخبر عند البلاغيين دالتان؛⁴⁵

أ- دلالة وضعية؛ وتتضمن غرضين؛ إفادة المتكلم بحقيقة لم تكن معلومة لديه، ويسمى هذا الغرض فائدة الخبر. إعلام المخاطب بحقيقة يعلمها ويستقر في ذهنه أن المتكلم يعلمها مثله، ويطلق على هذا الغرض لازم الفائدة.

ب- دلالة فنية؛⁴⁶ غالبا ما نجد هذه الدلالة في حقل الأدب والبلاغة؛ لأنها تقوم على أساس خروج اللفظ عن استخدامه المنطقي إلى دلالة رمزية. وقد نقف على أخبار يخرج فيها المتكلم عن المعاني الوضعية، منها قول النابغة مادحا النعمان بن منذر:

فإنك شمس والملوك كواكب***إذا طلعت لم يبد منهن كوكب

فالملاحظ أن الشاعر تجاوز مقام الإخبار إلى المدح.

ونظير ذلك أيضا خروج الخبر عن أصل معناه في قوله تعالى: «رب إني وضعتها أنثى»⁴⁷ حيث تجاوز الغرض من الخبر إفادة المخاطب إلى معنى التحسر والأسى؛ لأن أم مريم كانت ترجو أن يرزقها الله ولدا ذكرا.

وقد يخرج أيضا لإظهار الضعف، وذلك في نحو قوله تعالى على لسان زكرياء: «رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا»⁴⁸.

ومثلما يخرج الخبر عن أصل معناه، يخرج الإنشاء كذلك، نحو خروج الاستفهام إلى التعجب في قوله تعالى: «ألم تر كيف فعل ربك بعاد»⁴⁹ وفي قوله أيضا: «أفلا يتوبون إلى الله ويستغفرونه»⁵⁰، حيث ليس يخفى أن في الاستفهام تعجيبا من إصرارهم؛⁵¹ لإنكار الواقع، لا لإنكار الوقوع، على أن الفاء للعطف على مقدر يقتضيه المقام كأنما الأصل فيه: ألا ينتهون عن تلك العقائد الزائفة، والأقاويل الباطلة فلا يتوبون إلى الله ويستغفرونه.⁵² وتحلل هذه الآيات وفق نظرية الاستلزام التخاطبي إلى:

- القوة الإنجازية الحرفية (ق ح) هي الاستفهام.

- القوة الإنجازية المستلزمة (ق م) هي التعجب.

ومما نحن فيه قوله تعالى: «مالي لا أرى الهدهد»⁵³ ويحلل تداوليا إلى ما يلي:

ق ح: الاستفهام عن عدم رؤية الهدهد.

ق م: التعجب؛ لأنه الغرض من السؤال؛ ذلك أن الهدهد كان لا يغيب عن سليمان إلا بإذنه، والمتعجب منه في الحقيقة هو غيبة الهدهد من غير إذن، وعلت خروج الاستفهام إلى التعجب أن السؤال عن السبب في عدم الرؤية يستلزم الجهل بذلك السبب، والجهل بسبب عدم الرؤية يستلزم التعجب، وهو في القرآن تعجيب.⁵⁴

وقد يخرج الاستفهام لغرض آخر هو الالتماس كقول القائل مثلا: هل تناولني الملح؟ ويمكن سوق هذا المثال تداوليا إلى ما يلي:

- ق ح: الاستفهام.

- ق م: الالتماس.

ويلاحظ أن العلاقة بين القوتين متكافئة، أي إن القوة المستلزمة (الالتماس) ليست ثانوية بالنسبة للقوة الحرفية (الاستفهام)، بل إنها تضارعها من حيث الأهمية بالنظر إلى التأويل العام للجملة. فالقوة الإنجازية الناتجة عن استلزام مقامي تتعرض كباقي جوانب العبارات اللغوية لظاهرة ما يمكن تسميته «التحجر».⁵⁵

ويخرج النداء أيضا عن دلالاته الحرفية إلى دلالة استلزامية هي التعجب، كما في قوله تعالى: «يا حسرة على العباد»⁵⁶، وهو من باب وضع النداء موضع التعجب.⁵⁷ ويمكن تحليل هذه الجملة إلى قوتين إنجازيتين هما:

- ق ح: النداء.

- ق م: الأسف والتحسر.

ومن ذلك قوله تعالى: «يا بشراي هذا غلام»⁵⁸، ويحلل إلى:

- ق ح: النداء.

- ق م: التعجب؛ لأن العبارة قيلت لما التقط يوسف أحد السيارة حينما ألقى دلوه فعلق به الغلام. فمثل هذا الموقف يولد في النفس انفعالا شديدا قوامه الاندهاش مما تراه العين.

3. الأصوليون: فقد اهتموا بالبحث في الدلالات، فقسموها إلى دلالة مطابقة، ودلالة تضمن، ودلالة التزام؛ «لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالإنسان، فإنه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى قابل العلم بالالتزام».⁵⁹ وكثيرا ما يكون التمييز في التراث الأصولي بين معنيين: المعنى والمراد؛ فمراد المتكلم ينبغي أن يفهم من المخاطب في عملية التواصل الفعلي، في حين أن المعنى الوضعي ليس دائما كافيا لاكتشاف مراد المتكلم. فمراد المتكلم لا يستلزم أن تدل عليه العناصر الوضعية نفسها، فعندما يقول المتكلم: فلان كثير الرماد قاصدا أنه كريم، فهذه الرسالة لم تبلغ بالألفاظ الوضعية فحسب، بل اعتمدت إلى حد كبير على قدرة السامع الاستنتاجية لفهم المعنى المستنبط.⁶⁰

ويرى الأصوليون أن الافتراضات التي يكونها المخاطب عن مصداقية المخاطب لها تأثير في فهمه للكلام، الضابط العام أن الجملة إذا كانت لا تطابق الواقع فسيحمل الكلام على الكذب، ويحمل على المجاز بافتراض صدق المتكلم وافتراض الصحة العقلية للمتكلم وافتراض الصحة الشرعية للكلام.⁶¹ ولعل المسألة هنا قريبة من

مبدأ التعاون الذي تحدث عنه غرايس، ذلك المبدأ الذي يحكم عملية التواصل، ولاسيما في مقولتي الكيف والملاءمة.

إن عملية التواصل عند علماء أصول الفقه تشترط وجود نوع من العلاقة بين اللفظ والمعنى من ناحية، وبين المعنى والمراد من ناحية أخرى؛ «فالعلاقة بين المعنى والوضعي ودلالته الالتزامية أو ما يسميه الجرجاني معنى المعنى علاقة لزومية، ويراد باللزوم كل استنتاج لمعنى من معنى آخر».⁶²

ويفرق ابن القيم بين الدلالة الحرفية والدلالة المستلزمة انطلاقاً من التفريق بين المعنى المقيد والمعنى المطلق. ففي قوله تعالى: «فلا تقل لهما أف»،⁶³ المعنى المطلق هنا لا يتعلق بالنهي عن التأفف فقط، بل يتعداه إلى كل أنواع الأذى كالزجر والضرب. يرى ابن القيم أن اللفظ إذا كان معناه المطلق يختلف عن معناه المقيد عد مجازاً، ومنه قولنا: رأيت أسداً يخطب على المنبر، فالقوة المستلزمة هنا هي رأيت خطيباً شجاعاً قوياً يخطب على المنبر.⁶⁴

وعلى نحو من هذا يفسر الأصوليون عبارة «أنت حرة» بـ«أنت طالق». فالقوة الإنجازية الحرفية للعبارة الأولى هي الحرية، والقوة الإنجازية المستلزمة هي التطليق.⁶⁵ نصل ختاماً إلى جملة من النتائج، أهمها:

- تعد أعمال غرايس المنبع الذي انطلقت منه نظرية الاقتضاء التخاطبي عند الغربيين.

- عملية التواصل قائمة على مبدأ عام يدعى مبدأ التعاون، يعد أساساً لنجاح العملية التواصلية، ويؤدي اختلاله إلى فشل الفعل الكلامي.

- ربط الدارسون مفهوم الاستلزام التخاطبي بمفهوم القوة الإنجازية.

- انتبه العرب قديماً إلى ما يسمى بظاهرة الاستلزام التخاطبي، ويتجلى ذلك واضحاً في المصطلحات التي وضعها هؤلاء، والتي اختلفت باختلاف تخصصاتهم، كدلالة المفهوم، والمعنى المقامي، ومعنى المعنى، والأغراض التي تخرج إليها الأساليب.

- تمتاز اقتراحات السكاكي في وصف الظاهرة بضبطه العلاقة بين المعنى الصريح والمعنى المستلزم، وتتولد هذه العلاقة من طريق خرق أحد شروط إجراء معاني الطلب الخمسة. ولعل هذا الخروج أدنى إلى اقتراحات الفلاسفة وبعض اللغويين الذين اهتموا بالظاهرة.

- مفهوم اللزوم كما هو وارد عند السكاكي يماثل إلى حد بعيد تصور التداوليين المناطقية لمفهوم الاقتضاء.

- أسهم علماء العربية في تحديد العلاقة بين المعاني الأول والمعاني الثانوي، مما يمنحهم عصا السبق في هذا المضمار.

التهميش:

- 1 فيليب بلانشيه، التداوليت من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع،، سورية، ط1، 2007، ص18.
- 2 نفسه، ص17.
- 3 نفسه، ص17.
- 4 ينظر: آن رويول وجاك موشلار، التداوليت اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط1، 2003، ص28، 29.
- 5 التداوليت من أوستين إلى غوفمان، ص19.
- 6 AUSTIN, QUAND DIRE CEST FAIRE TRADUCTION DE GILLES LANE, POSTFACE DE FRANCOIS RECANATI, ED : DU SEUIL, PARIS, 1970, P143.
- 7 جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة- آفاق عربية، العراق، ط1، 1987، ص191.
- 8 مسعود صحراوي، التداوليت عند العلماء العرب دراسة تداوليت لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت-لبنان، ط1، 2005، ص30.
- 9 نفسه، ص33.
- 10 صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص16.
- 11 ينظر: نفسه، ص13.
- 12 ينظر: نفسه، ص78.
- 13 ينظر: التداوليت عند العلماء العرب، ص33.
- 14 ينظر: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، ص78.
- 15 نفسه.
- 16 ينظر: طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2000، ص103، 104؛ التداوليت عند العرب، ص33، 34؛ ونظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، ص87.
- 17 MARTINE BRACOPS DE BOECK ET LARCIER , INTRODUCTION A LA PRAGMATIQUE LES THEORIE FONDATRICES ACTES DE LANGAGE ,PRAGMATIQUE CONGNITIVE ;PRAGMATIQUE INTEGREE,BRUXELLES 2006,P67 ,68,69 .
- 18 ينظر: أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991، ص62، 65؛ نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، ص79، 80.

- 19 ينظر : محمد السيدي، «إشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري»، مجلة فكر ونقد، الرباط، المغرب، س3، ع25، 2000، ص101.
- 20 ينظر : محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون، سلسلة اللسانيات، مج16، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، 2002، 36/1.
- 21 خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، سلسلة اللسانيات، مج15، جامعة منوبة، كلية الآداب والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 1421-2001، ص531.
- 22 ينظر : منصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، سلسلة اللسانيات، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، ط2، 2004، ص324.
- 23 تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418-1998، ص18.
- 24 ينظر : عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح محمد عبده ومحمد محمود التركي الشنقيطي، تعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط1، 1415-1994، ص60.
- 25 نفسه.
- 26 ينظر : نفسه، ص177.
- 27 ينظر : نفسه.
- 28 ينظر : 243.
- 29 محمد السويرتي، النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم تقريب توليدي وأسلوبى وتداولي، إفريقيا الشرق، المغرب، 2007، ص217.
- 30 مريم/4.
- 31 ينظر : دلائل الإعجاز، ص82.
- 32 «إشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري»، ص104.
- 33 السكاكي، مفتاح العلوم، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1411-1990، ص183.
- 34 ينظر : «إشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري»، ص104، 105.
- 35 ينظر : حلمي مرزوق، في فلسفة البلاغة العربية علم المعاني، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، (د.ت)، ص154، 155.
- 36 المفتاح، ص184.
- 37 نفسه، 198.
- 38 ينظر : مختصر السعد، ص325، 361.
- 39 نوح/7.
- 40 الشعراء/84.

- 41 المفتاح، ص219.
- 42 ينظر : نفسه، ص221.
- 43 «إشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحوارية»، ص105.
- 44 ينظر : أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 1427-2006، ص174، 175.
- 45 ينظر : حسن طبل، علم المعاني في الموروث البلاغي تأصيل وتقدير، ص45، 46.
- 46 ينظر : محمد بدري عبد الجليل، تصور المقام في البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعية الأزهرية، (د.ت)، ص61، 65.
- 47 آل عمران/36.
- 48 مريم/4.
- 49 الفجر/6.
- 50 المائدة/74.
- 51 ينظر : تفسير البيضاوي، تحقيق عبد القادر عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، 1416-1996، 354/2.
- 52 ينظر : أبو السعود، إرشاد العقل السليم في مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، 67/3.
- 53 النمل/20.
- 54 ينظر : تصور المقام في البلاغة العربية، ص78.
- 55 «يصيب العبارة في مرحلة توارد قوتين إنجازيتين على تركيب واحد إحداهما قوة حرفية أصلية والثانية قوة مستلزمة اكتسبت عبر الاستعمال وضع القوة الحرفية، وقد يستمر فيبلغ منتهاه، في هذه الحالة يضحي وجود القوة الحرفية شبه منعدم، وتنضد بذلك القوة المستلزمة بتشكيل الحمولة الإنجازية للعبارة». أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط1، 1993، ص24، 25.
- 56 يس/30.
- 57 ينظر : السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق فواز أحمد الزمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1424، ص644.
- 58 يوسف/19.
- 59 علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، ص110.
- 60 ينظر : محمد محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 2006، ص62، 63.
- 61 ينظر : نفسه، ص90، 91.

- 62 نفسه، ص144.
- 63 الإسراء/23.
- 64 ينظر: علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانیة لمناهج علماء الأصول في فهم النص، ص161، 163.
- 65 ينظر: محمود سعد، مباحث البيان عند الأصوليين والبلاغيين، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ت)، ص109.